العرب
الإثنين 2019/11/25
السنة 42 العدد 11539

متظاهرون لبنانيون ينتصرون للبيئة على وقع موسيقى «بيلا تشاو»

مسيرة ضخمة احتجاجا على بناء سد يهدد مرج بسري الزراعي بزلزال

لا تقتصر احتجاجات اللبنانيين على مطالب اقتصادية وتغيير الطاقم السياسي الذي فشل في تأمين حياة كريمة للشعب، بل تتسع لتشمل حماية البيئة من الفساد السياسي الذي أصبح يهدد الطبيعة في لبنان، وقد نظموا مؤخرا مظاهرة ضد مشروع إقامة سد على أراض فلاحية غنية مما يهدد الزرع كما يهدد كل المنطقة بالزلازل.

حكومة نظيفة في بيئة سليمة

مرج بسري (لبنان) – بين أشجار الصنوبر والسنديان والحمضيات في منطقة مرج بسري، يشق المئات من المواطنين طريقهم وهم يهتفون بصوت واحد ضد مشروع إقامة سد على أراض زراعية غنية، مدعومين من حراك شعبي عارم يجتاح لبنان منذ أكثر من شهر، احتجاجا على الطبقة السياسية الحاكمة.

ونفخ الحراك الشعبي الذي يعم جميع المناطق اللبنانية منذ 17 نوفمبر، روحا جديدة في الكثير من الحملات الوطنية الحقوقية والاجتماعية والبيئية في البلاد، وبينها الحملة ضد مشروع يموّله البنك الدولي لبناء سد هدفه توفير مياه الشفة لبيروت في منطقة مرج بسري جنوب شرق العاصمة.

> ناشطون يخشون من أن يكون سد بسري ونتيجة ثقل المياه عاملا لتحريك الصدع الزلزالي الذي يمر من المنطقة

ومنذ التاسع من نوفمبر، باشر ناشطون بيئيون وأهالي المنطقة سلسلة تحركات ضد المشروع الذي يعود عمره لسنوات، رافعين احتجاجات اقتصادية وبيئية عليه. وجرى هذا العام إغلاق المنطقة أمام المواطنين قبل أن تبدأ عمليات قطع الأشجار، وفق ناشطين.

وبعد سلسلة اعتصامات وتظاهرات فتحت القوى الأمنية المدخل إلى المنطقة المزمع بناء السد فيها، حيث تم نصب خيمتين للمعتصمين.

وتزامناً مع حلول عيد الاستقلال السبت حيث عمّت تظاهرات كافة المناطق اللبنانية، نظم الناشطون الجمعة مسيرة ضخمة في مرج بسري، سار خلالها المئات من المواطنين نحو 20 كيلومتراً في أراض مزروعة بالفاصوليا وأشجار الحمضيات والزيتون والرمان والصنوبر.

وعلى وقع موسيقى أغنية "بيلا تشاو" الإيطالية الشهيرة، علت أصوات المشاركين باللغة العامية "بدنا الطبيعة، ما بدنا نبيعها، بدنا سهول، بدنا أحراش، بدنا حقول، ما بدنا سد بمرج بسري، بدنا محمية طبيعية".

وعلى هامش مشاركته في المسيرة، يقول رولاند نصور، المنسق العام لـ"الحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري"، "نعتبر حملتنا جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الثورة في لبنان"، مشيراً إلى أنه نتيجة تحركاتهم خلال الأسابيع الماضية "بات المرج مفتوحاً أمام اللبنانيين للمرة الأولى منذ أشهر وهذا إنجاز للثورة".

وعلى وقع الأناشيد الوطنية من حوله، يهتف المشاركون في المسيرة بشعارات علت خلال شهر في كافة المناطق اللبنانية مثل "كلهم يعني كلهم" في إشارة إلى أن التحرك يستهدف جميع المسؤولين دون استثناء، و"نحن ندفع ضرائب وهم جيوبهم مليئة".

يقول نصور، "لا يمكن أن نفصل أبداً الهم البيئي عن هموم الثورة بالإجمال".

نصور (27 عاماً) واحد من تسعة ناشطين جرى استدعاؤهم للحضور الاثنين أمام القوى الأمنية للتحقيق معهم بعد شكوى تقدمت بها شركة مسؤولة عن تنفيذ المشروع.

وفي طريقهم، يُفاجأ المتظاهرون بشجرتين مقطوعتين ثم بمشغل لصناعة الأسمنت. وفي مكان قريب، أربع جرافات متوقفة جانبا.

وجرى قبل أسابيع قطع مجموعة من أشجار الصنوبر والسنديان وغيرها، وفق ناشطين يقولون إنهم سجلوا انتصاراً قبل أيام بمغادرة آليات عدة المكان. وعلى غرار مئات الآلاف الذين يتظاهرون في لبنان، يتهم بسام زين الدين من حملة "أنقذوا مرج بسري" المسؤولين بالسرقة والفساد، يقول متوجهاً للمشاركين "لم يبق سوى الشجر لم يأخذوه (...) لم يتركوا لنا لا مياه ولا تراب ولا هواء، ولا أي شيء".

يعلو تصفيق المشاركين الذين حمل معظمهم بيد عصاً تساعدهم على السير في هذه المنطقة الجبلية والترابية، وبأخرى العلم اللبناني.

وتبلغ كلفة مشروع سد بسري 617 مليون دولار. ومن المفترض أن يصبح ثاني أكبر سدود لبنان على أن تصل قدرة استيعابه إلى 125 مليون متر مكعب ستتجمع في بحيرة تقارب مساحتها 450 هكتاراً، لكن هذه البحيرة ستحل محل الأراضي الزراعية.

ويرفع الناشطون وأهالي المنطقة الصوت عالياً ليس فقط خشية على الزرع، بل أيضاً من أن يكون السد نفسه ونتيجة ثقل المياه، عاملا لتحريك الصدع الزلزالي الذي يمر من المنطقة وتسبب عام 1956 بزلزال بقوة ست درجات على مقياس ريختر.

إلا أن البنك الدولي والحكومة يؤكدان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي أي مخاطر زلزالية. كما يؤكد البنك الدولي وجود مشاريع أخرى لإعادة التشجير قرب المنطقة.

لكنّ إشكالية ثالثة تلقي بظلها على المشروع، وهي الآثار الموجودة في مرج بسري، إذ يتطلب بناء السد تدمير كنيسة مار موسى الأثرية، على أن يعاد بناؤها في منطقة أخرى.

وفي أحد وديان بسري، ترتفع فوق الأرض أعمدة أثرية يعتقد أنها "رومانية"، فيما من الممكن رؤية عمود آخر سقط في مجرى نهر الأولي إلى جانبها.

انضم لوسيان (30 عاماً) إلى مسيرة مرج بسري السبت، ويقول الشاب الملتحي "نمشي في مرج بسري اليوم لنقول، لا لمشروع يفسد البيئة، ولنقول في يوم الاستقلال، اتركوا مرج بسري مستقلا".

ويضيف، "نحن بحاجة إلى خطط واضحة ليكون لدينا محميات أكثر"، لكن بشرط أن تتمكن السلطات من حمايتها.

وقبل أيام قليلة من بدء الحراك الشعبي في لبنان، والذي بات يطلق عليه "ثورة 17 تشرين"، التهمت الحرائق مساحات حرجية شاسعة وحاصرت مدنيين في منازلهم.

اتركوا المرج مستقلا

وبدت السلطات عاجزة عن احتواء الحرائق التي استمرت عدة أيام، واضطر لبنان للاستعانة بطائرات من دول عدة لإخماد النيران التي انحسرت تدريجياً مع بدء تساقط الأمطار.

وتقول ميرفت (59 عاماً)، التي أتت من مدينة صيدا جنوباً للمشاركة في مسيرة بسري، "الحرائق أيضاً كانت أحد أسباب الثورة (...) بعدما جنّ الناس" نتيجة فشل السلطات.

وتضيف "نتنفس الهواء الملوث، ومياه بحرنا ملوثة. نريد الحلول والمسؤولون لا يجدونها".

زحمة الشوارع تلتهم أعمار الجزائريين بصمت

صابر بليدي

الجزائر – يعبر الجزائريون عن ضياع وقتهم في زحمة المرور بالقول "كبرت في الطريق"، وهو ما يترجم حجم الظاهرة التي باتت تؤرقهم خاصة في السنوات الأخيرة، حيث لم تعد طرقات البلاد تستوعب مركباتهم ولم يعد الأمر مقتصرا على الطرق والمدن الكبيرة بل تعداه حتى إلى المدن الصغيرة، مما أفرز حالة اجتماعية معقدة ألقت بظلالها على مردودية وسلوك الفرد الجزائري في العمل والتنقل خلال المعاملات اليومية.

يضطر محمد لطرش، الموظف الإداري في إحدى بلديات العاصمة، إلى استكمال نومه في مكتبه قبل بداية الدوام صباحا، لأنه يضطر إلى قطع المسافة الفاصلة بين مقر سكناه وعمله (30 كلم) في الساعات الأولى للصباح، لأنه لو تأخر إلى ساعة الذروة فإنه يجد نفسه متأخرا بساعات عن عمله والدخول في حرج عتاب رئيسه.

وصار الرجل متعودا على السلوك الجديد في حياته، بعدما تحولت المسافة المذكورة إلى جحيم يومي لمرتاديها، نتيجة الزحمة الشديدة، ولذلك يفضل قطع المسافة في أوقات الخفة خلال دقائق معدودة فقط، بينما تستهلك ساعتين وأكثر على قاطعيها خلال فترات الذروة.

وبات هدر الوقت في الجزائر ظاهرة عادية، رغم نتائجها السلبية على مردودية العمل وسلاسة المعاملات اليومية والمواعيد، وحتى على صحة الفرد الذي بات ضحية التوترات العصبية والأمراض المتصلة بها، حيث يعتبر السكري وضغط الدم والنوبات القلبية من الأمراض المستشرية في البلاد خلال السنوات الأخيرة حسب تقارير رسمية.

ووقع منصور همال، في مشكل إداري مثير، بعدما وضعت زوجته مولودها في سيارة الإسعاف التي كانت تقلها من مستشفى بإحدى المحافظات الداخلية إلى مستشفى بلفور بالعاصمة، حيث تم رفض تقييد مولوده في سجلات الحالة المدنية في بلدية المستشفى وفي بلدية الإقامة، لأن المولود رأى النور في منتصف الطريق، حيث لا جغرافية إدارية تتكفل بالأمر، وأن الزحمة المرورية تعيق وتؤخر كل شيء بما فيها سيارات الإسعاف، ولم يتمكّن الوالد من تسوية وثائق مولوده إلا بعد تدخّل بعض الخيرين لدى الإدارة.

وساهمت الحواجز الأمنية الثابتة والعشوائية في تفاقم الظاهرة بشكل كبير، مستندة في ذلك إلى مقتضيات حالة الطوارئ التي كانت مطبّقة في البلاد إلى غاية العام 2012، وأثارت لغطا كبيرا في دواليب السلطة، نتيجة تسببها في أوضاع حرجة للحالات المستعجلة وتعطيل مصالح المتنقلين، حيث حظيت بجلسات نقاش في البرلمان العام 2011.

إلا أن وزير العلاقات مع البرلمان آنذاك محمود خوذري، وحتى رئيس الوزراء حينها أحمد أويحيى، برر الظاهرة بـ"تنامي استعمال الجزائريين لمركباتهم للتنقل لأبسط الأسباب، مستفيدين في ذلك من الأسعار المتدنية للوقود"، وأشار حينها إلى تواجد نحو أربعة ملايين مركبة خاصة وعمومية في الطرقات، وهو الرقم الذي يناهز الآن سقف الستة ملايين مركبة، حسب إحصائيات حكومية.

وتبقى مبررات الحكومة غير مقنعة تماما للجزائريين في تفسير ومعالجة ظاهرة الزحمة المرورية، قياسا بغياب منظومة نقل عمومي فعّالة وناجعة في البلاد، مما يضطرهم إلى استعمال مركباتهم الخاصة في الالتحاق بمواقع عملهم أو قضاء معاملاتهم، وعدم مواكبة البنى التحتية لتنامي النمو الديموغرافي، والاكتفاء في أحسن الأحوال بحلول ترقيعية لما يعرف بـ"النقاط السوداء".

ويرى الخبير الاقتصادي شمس الدين شيتور، أن "الجزائر تبذر 400 مليون دولار سنويا في الزحمة المرورية، نتيجة الوقود الضائع في الزحمة المرورية"، مما يؤكد أن الظاهرة أخذت بعدا اقتصاديا مباشرا وغير مباشر، بسبب هدر ساعات كاملة من ساعات العمل، وتراجع مردودية العامل نتيجة ارتدادات التوتر العصبي والإرهاق اليومي.

وفي غياب إحصائيات دقيقة حول الظاهرة التي باتت تدق أجراس الإنذار، بالتفكير في مخططات وطنية شاملة لفك الحصار عن حركة الجزائريين، فإنه يبقى مجرد حادث سير أو تهاطل أمطار أو حاجز أمني، كافيا لضياع ساعات طويلة من عمر المتنقلين، وبات بالإمكان الحديث عن ضياع جزء من حياة بعض الجزائريين في زحمة الطرقات.

ويرى مختصون في علم الاجتماع، بأن لكل تحوّل اجتماعي تداعياته السلوكية والنفسية في حياة المجتمع، وأن ما قد يظهر برفاه جزائري خلال السنوات الماضية، حيث صار بإمكان معظمهم اقتناء سيارته الخاصة، لم تواكبه عملية تطوير وترقية البنى التحتية بالشكل اللازم، وحتى الاستشراف الحكومي بحاجيات المجتمع المتصاعدة يبقى بعيدا عن الواقع، ولذلك تحوّلت نعمة امتلاك المركبة إلى نقمة شاملة بمرور الوقت.

يضيع الوقت في الطريق

ويذهب أستاذ علم الاجتماع شفيق بوزيد، إلى أنه "مهما حاول الفرد التكيّف مع الظاهرة عبر تعديل توقيته اليومي ورسم أجندة جديدة، إلا أنه لا يمكن تجاهل الأضرار والتداعيات على الفرد والمجتمع بشكل عام، لأننا أمام حالة هدر وقت غير مسبوق، مما يضفي إلى ضياع مردودية في العمل والإنتاج والثورة وفي الصحة ومرونة الحياة".

وأضاف "الظاهرة باتت أكثر تعقيدا وتشعبا، ولا بدّ من أخذها بشكل علمي وجاد من طرف السلطات المختصة، لأن المجتمع في نمو ديموغرافي متزايد، وحاجته للخدمة العمومية في تصاعد مطرد، وعليه بات تقديم تشخيص دقيق أكثر من ضرورة لوضع حلول ناجعة، تصل إلى توفير الحد الأدنى من ليونة الحركة في ربوع البلاد".